يستهل أعمال جلسته بأداء اليمين الدستورية للنائب فراج العربيد

أسبوع الاستجوابات بمجلس الأمة

مجلس الأمة ينظر العديد من الاستجوابات هذا الأسبوع

- انتخاب أعضاء جدد لشغل الأماكن الشاغرة في بعض اللجان
- مناقشة تقرير الشؤون المالية بمنح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين
- جدول الأعمال يحوي طلبات نيابية لمناقشة واستيضاح الإجراءات الرسمية للحكومة بشأن ملف «خور عبدالله»

ينظر مجلس الأمة في جلسته العادية المقررة غدا وبعد الغد في طلبين مقدمين لاستجواب سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء بصفته وفي طلب آخر لاستجواب وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات الكويتي ياسر أبل بصفته.

ويشمل طلب الاستجواب الأول الموجه إلى رئيس الوزراء بصفته من النائبين الدكتور وليد الطبطبائي ومحمد المطير خمسة محاور يتعلق الأول وفق مقدميه بـ«مخالفة القانون وسوء استعمال السلطة فيما مارسته الحكومة بانتقائية أو انتقامية أو بدوافع سياسية في تأويل القانون وفي تطبيقه وذلك بما أصدرته من مراسيم أو قرارات بسحب أو إسقاط أو إفقاد الجنسية عن بعض حامليها».

أما المحور الثاني فيتعلق حسب ما رآه النائبان بـ«مخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية وسوء استعمال السلطة فيما مارسته الحكومة بانتقائية أو انتقامية أو بدوافع سياسية في إصدارها تشريعات مخالفة لتنفيذ التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية».

ويتعلق المحور الثالث وفق النائبين بـ«تفشي الفساد وتراجع ترتيب دولة الكويت 20 مركزا في السنة الأخيرة فقط والإصرار على تعيين شخصيات فقدت شرط الكفاءة والأهلية وبعضهم سقط سياسيا لشغل المناصب المهمة والاستراتيجية في الدولة مما يشير إلى انتقال فشلهم إلى أماكن أخرى في مؤسسات الدولة إضافة إلى تنحية الكفاءات المؤهلة ذات الخبرة في مجالها والتي أثبتت جدارتها في أداء أعمالها».

ورأى مقدما طلب الاستجواب في المحور الرابع أن «برنامج عمل الحكومة لم يعد على أسس سليمة والتفريط بأصول استراتيجية للدولة» فيما تناول المحور الخامس وفق مقدمي طلب الاستجواب «زيادة الأعباء على المواطنين والإخلال بمبدأ المساواة».

أما الاستجواب الثاني المقدم من النائبين رياض العدساني وشعيب المويزري فيشمل محورا واحدا يتعلق حسب مقدمي الطلب بـ«وجود العديد من المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية والفنية والإنشائية واستمرار عدم معالجتها بسبب الإهمال وضعف المتابعة وفقدان التنسيق وربط الأعمال وهي من صميم اختصاص رئيس مجلس الوزراء».

وكان مجلس الأمة الكويتي وافق في جلسته العادية يوم الثلاثاء الموافق 25 أبريل الماضي بالأغلبية على تأجيل مناقشة الاستجوابين الموجهين إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بصفته إلى جلسة المجلس التكميلية يوم الأربعاء الموافق 10 مايو 2017 وذلك بناء على طلب الحكومة.

وقال سمو رئيس مجلس الوزراء في تلك الجلسة وبعد انتقال المجلس إلى بند الاستجوابين إنه «إعمالا للحق المقرر في المادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة أطلب مد الأجل لاستكمال دراسة الاستجواب من جميع جوانبه».

وبدوره أوضح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام الكويتي بالوكالة الشيخ محمد العبدالله حينها أن «سمو رئيس مجلس الوزراء طلب مد الأجل وفقا للمادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ولكن نظرا إلى وصول ضيف للدولة في التاسع من شهر مايو المقبل وارتباط سموه بمرافقة الضيف تطلب تأجيل مناقشة الاستجواب إلى الجلسة التكميلية للجلسة العادية لمجلس الأمة أي إلى العاشر من مايو المقبل».

وتنص المادة «135» من اللائحة الداخلية على التالي: «يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص ولا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير حسب الأحوال».

وتعطي المادة من وجه إليه الاستجواب الحق بأن «يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بقرار من المجلس».

وعقب ذلك وجه سمو رئيس مجلس الوزراء يوم الأربعاء الماضي كتابا إلى رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق علي الغانم يطلب فيه استيضاحا لبعض البنود الواردة في الاستجواب المقدم من النائبين المويزري والعدساني.

أما بالنسبة للاستجواب الثالث الموجه إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات بصفته والمقدم من النائب شعيب المويزري فيشمل أربعة محاور إذ يتعلق الأول وفق ما اعتبره مقدم الاستجواب بـ«محاباة الوزير المستجوب للشركات الرئيسية ومقاولي الباطن المنفذين للبيوت الحكومية في مناطق شمال غرب الصليبيخات وجابر الأحمد وصباح الأحمد وعدم محاسبتهم على الأخطاء الجسيمة في أعمال البناء وتحميل المواطن كلفة تصليح أخطاء هذه الشركات».

وجاء في المحور الثاني من الاستجواب وفق ما رآه النائب بـ«مخالفة الوزير المستجوب لقانون 47 لسنة 1993 والقانون رقم 50 لسنة 2010 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 44 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والخاص بإنشاء شركات كويتية مساهمة لتنفيذ مشروع مدينة المطلاع ومشروع مدينة الخيران السكني».

ونص المحور الثالث من الاستجواب وفق ما أشار إليه مقدمه على «قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتغيير متطلبات العقد الخاصة بمشروع شمال المطلاع إلى جنوب المطلاع دون الأخذ بالاعتبار اختلاف طبيعة المشروعين فنيا وجغرافيا».

في حين نص المحور الرابع وفق ما اعتبره مقدم الاستجواب بـ«تضليل الوزير المستجوب للنواب فيما طرحه من معلومات في جلسة مناقشة القضية الإسكانية المنعقدة بتاريخ 26 أبريل 2017 بتاريخ وتناقضها مع ردوده على الأسئلة التي وجهت له منهم».

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم قال عقب انتهاء جلسة المجلس العادية التكميلية يوم الأربعاء الموافق 26 أبريل الماضي إنه تسلم طلب الاستجواب المقدم من النائب المويزري إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات بصفته «وسيدرج على جدول أعمال جلسة المجلس المقبلة لتحديد موعد مناقشته».

ومن المنتظر أن يستهل المجلس أعمال جلسته بأداء اليمين الدستورية للنائب فراج زين العربيد حسب نص المادة «91» من الدستور ومن ثم ينتقل المجلس إلى التصديق على مضابط الجلسات الماضية.

وكانت المحكمة الدستورية أعلنت يوم الأربعاء الماضي فوز فراج العربيد بعضوية مجلس الأمة 2016 وبطلان عضوية مرزوق الخليفة ورفض وعدم قبول باقي الطعون الانتخابية المقدمة إليها.

ومن المقرر أن ينتخب المجلس أعضاء جددا لشغل الأماكن الشاغرة في بعض اللجان منها لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة ولجنة دراسة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية فيما سينتقل بعدها إلى بند كشف الأوراق والرسائل الواردة والأسئلة البرلمانية.

ويتضمن جدول الأعمال مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بشأن منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد وتقرير آخر للجنة المرافق العامة البرلمانية عن قضية تطاير الحصى.

ويحتوي الجدول أيضا مناقشة تقرير لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2017 وآخر للجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانية بشأن تكليف مجلس الأمة للجنة تقديم تقرير عن ادعاء الإعاقة وإعادة التقييم الطبي وازدحام المراجعين وتأخر صرف الأثر الرجعي.

ويشمل الجدول تقريري لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بخصوص تطبيق القانون رقم «50» لسنة 1994 بشأن استغلال القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص وتأخر عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم «17» لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

ويتضمن جدول الأعمال تقريري لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية المدرجين بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقانون بشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة والثاني بشأن دراسة وإعادة النظر في أسعار البنزين.

وينظر المجلس في تقرير آخر للجنة آنفة الذكر يتضمن اقتراحا بقانون بشأن منع تقاضي فوائد عن قروض المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية واقتراحا بقانون آخر بإضافة مادة إلى الأمر الأميري القاضي بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية.

ومن المقرر أن ينظر المجلس في تقرير آخر للجنة ذاتها عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم «39» لسنة 2010 بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.

ومن المرتقب أن ينظر المجلس في طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن الإسراع في تطبيق وتنفيذ قانون العمالة المنزلية رقم «68» لسنة 2015 ومواعيد العمل الفعلية لهذا القانون.

ويحوي جدول الأعمال طلبات نيابية أحدها لمناقشة واستيضاح الإجراءات الرسمية للحكومة الكويتية بشأن ملف «خور عبدالله» وسياستها في هذا الصدد وتبادل الآراء في تلك الإجراءات وطلبين للمناقشة بشأن «قضية البطالة» في البلاد لاستيضاح سياسة الحكومة وتبادل الآراء حيالها.

ويواصل المجلس مناقشة الإجراءات الحكومية الخاصة بتوفير المساكن للمواطنين وخطة الحكومة الإسكانية خلال السنوات المقبلة إلى جانب الوقوف على مشاريع البنية التحتية لكل المشاريع الإسكانية لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنها وتبادل الرأي بصدده وطلب مناقشة آخر بشأن القضية الإسكانية وما يتعلق بها.

ويتضمن جدول الأعمال طلبا نيابيا بتشكيل لجنة تحقيق في مخالفات تعيين وكلاء النيابة للتأكد من معايير العدالة بها وآخر حول ملابسات «حريق اليخت» الذي وقع في البحر بمنطقة «الخيران» جنوبي البلاد وأدى إلى وفاة وإصابة عدد من أفراد أسرة كويتية في ديسمبر الماضي.

ويشمل الجدول اقتراحا مقدما من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة مؤقتة لدراسة أسباب الخلل في التركيبة السكانية والتحقيق في قضية تجارة الإقامات والذي كان مقررا تقديم تقرير نهائي بشأنه في جلسة خاصة بتاريخ 30 مارس الماضي حيث لم يتمكن المجلس من عقد الجلسة الخاصة بذلك التاريخ.

ويضم جدول الأعمال أيضا طلبين مقدمين من بعض الأعضاء بشأن قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المتعلق بوقف المساعدات الاجتماعية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الآراء حوله.

ويحتوي الجدول طلب مناقشة مقدما من بعض الأعضاء بشأن وثيقة الحكومة للإصلاح المالي والاقتصادي لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

ويتضمن البند ذاته طلب مناقشة من بعض الأعضاء بشأن ضوابط الإحالة للتقاعد بشكل عام والأسباب والدواعي والإجراءات التي تمت بشأن إحالة 156 مدعيا عاما في إدارة التحقيقات لاستيضاح سياسة الحكومة بهذا الشأن.

ومن تقارير اللجان البرلمانية المدرجة على جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية حول الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم «15» لسنة 1959 المتعلق بقانون الجنسية الكويتية.

كما يتضمن تقرير اللجنة اقتراحا بقانون آخر بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم «15» لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بالقانون رقم «20» لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية حول الجنسية واقتراحا بقانون بشأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية.

ويستكمل المجلس في جلسته مناقشة برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الـ 15 للسنوات «2016-2017» و«2019-2020» نحو تنمية مستدامة تطبيقا لنص المادة «98» من الدستور الكويتي التي تنص على أن «تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة وللمجلس أن يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج».

ويشمل جدول الأعمال تقريرا للجنة حماية الأموال العامة «بصفتها لجنة تحقيق» بشأن حفظ الهيئة العامة لمكافحة الفساد للبلاغات المقدمة لديها وأسباب الحفظ والشكوى المقدمة من رئيس الهيئة ضد أعضاء مجلس الأمناء والشكوى المقدمة من أعضاء المجلس ضد رئيسه والخلافات القائمة داخل المجلس.

ويتضمن جدول أعمال الجلسة مناقشة تقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل «بصفتها لجنة تحقيق» حول الأسباب التي أدت إلى وفاة النائب السابق فلاح مطلق الصواغ وتقرير آخر للجنة يتضمن اقتراحا بقانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية.

ومن التقارير المدرجة على جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية حول مشروع القانون بمساهمة دولة الكويت في رأسمال «بنك الاستثمار الآسيوي» للبنية التحتية إلى جانب تقرير آخر للجنة عن مشروع القانون بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام.

وينظر المجلس في عدد من تقارير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية أولها مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومتي دولة الكويت وجمهورية قرغيزستان للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

كما يتضمن تقارير اللجنة مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومتي دولة الكويت وجمهورية أرمينيا بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجزائية وتقريرا آخر عن اقتراح بقانون بشأن الهبات والمنح والمساعدات الخارجية.

ومن المنتظر أيضا أن يبت مجلس الأمة خلال جلسته المقبلة في تقرير لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية بشأن إحدى ملاحظات ديوان المحاسبة على الحساب الختامي للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية للسنة المالية «2007-2008».

ويحتوي الجدول على عدة تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية عن السنة المالية «2015-2016» ومشروع قانون بربط ميزانية الهيئة للسنة المالية «2017-2018» بالإضافة إلى تقارير الجهات الرقابية وتقارير ديوان المحاسبة بشأن تقييم الأداء للمواضيع ذات الصلة.

ويشمل الجدول تقريرا للجنة آنفة الذكر عن مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي لمعهد الكويت للأبحاث العلمية عن السنة المالية «2015-2016» ومشروع القانون بربط ميزانية المعهد للسنة المالية «2017-2018» بالإضافة إلى تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وتقرير ديوان المحاسبة بشأن تقييم الأداء.

ويحوي الجدول تقرير اللجنة عن مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن السنة المالية «2015-2016» ومشروع القانون بربط ميزانية الصندوق للسنة المالية «2017-2018» بالإضافة إلى تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة.

كما يتضمن الجدول تقرير اللجنة عن مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي لبلدية الكويت عن السنة المالية «2015-2016» ومشروع القانون بربط ميزانية البلدية للسنة المالية «2017-2018» بالإضافة إلى تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وتقرير ديوان المحاسبة بشأن تقييم الأداء.

ومن تقارير اللجنة آنفة الذكر والمدرجة على الجدول تقرير عن مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للصناعة عن السنة المالية «2015-2016» ومشروع القانون بربط ميزانية الهيئة للسنة المالية «2017-2018» بالإضافة إلى تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة.

وأدرج على جدول الأعمال تقرير اللجنة عن مشروع القانون بربط ميزانية هيئة أسواق المال للسنة المالية «2017-2018» إضافة إلى تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المستقلة وحساباتها الختامية للسنة المالية «2015-2016».

شمات

الأمير والسيسي

السيسي وكبار المسؤولين في الحكومة المصرية .

وكان الرئيس عبدالفتاح السيسي قد وصل إلى البلاد ظهر أمس ، وكان على رأس مستقبليه على أرض المطار صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ، وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ، ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ، ونائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الأحمد ، وسمو الشيخ جابر المبارك ، رئيس مجلس الوزراء ، وعدد من الوزراء وكبار رجال الدولة .

يرافق الرئيس السيسي وفد رسمي ، يضم كلا من وزير الخارجية سامح شكري ، وعددا من كبار المسؤولين في الحكومة المصرية .

«المالية» : معاشات

نقيب وما دون بقيمة 400 دينار ، وضباط الصف والأفراد بقيمة 300 دينار ، لمن أمضى 25 سنة في الخدمة و 250 لمن أمضى 20 سنة في الخدمة ، على أن تتحمل الجهات العسكرية الثلاث «الدفاع والداخلية والحرس الوطني» والإدارة العامة للإطفاء ، دفع مكافأة الاستحقاق من ميزانيتها للمشمولين بأحكام هذا القانون.

من جهة أخرى قررت اللجنة المالية والاقتصادية استدعاء الشركة المصممة لمشروع «البديل الاستراتيجي» لسماع وجهة نظرها ، كما أجلت استكمال تعديلات تحويل «الكويتية» إلى شركة مساهمة إلى ٢١ من الشهر الجاري ، بناء على طلب الحكومة لتقديم ملاحظاتها.

وقالت مقررة اللجنة النائبة صفاء الهاشم إن ديوان الخدمة المدنية أوضح خلال الاجتماع الكثير من النقاط ، بشأن تحديد سلم رواتب الوظائف الفنية في الجهات الحكومية.

أضافت أن الديوان قطع شوطا كبيرا في مشروع البديل الاستراتيجي مع لجنة الموارد البشرية البرلمانية التي تم تشكيلها في المجلس السابق ، مشيرة إلى أنه تم التوصل خلال تلك المدة إلى تركيبة تم التوافق عليها من بعض الجهات الحكومية.

وقالت الهاشم : كون وزير المالية هو رئيس المجلس الأعلى للخدمة المدنية قد عين طرفا ثالثا في الموضوع ، وهي شركة تم تشكيلها من هيئة الاستثمار وأحد الأطراف الشريكة فيها جهة استشارية لوزير المالية.

وتساءلت: هل يعقل أن تقوم هذه الشركة بتصميم البديل الاستراتيجي ونعود إلى المربع الأول؟ مشيرة إلا أن تلك الشركة وجهت خطابا إلى وزير المالية يطلبون عدة بيانات منها الجدول الزمني والمجاميع الوظيفية والتشريعات المطلوبة.

وبينت الهاشم أنه تم مناقشة الاقتراحات بتعديل القانون رقم 6 / 2008 ، بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة ، على أن تستكمل اللجنة المناقشة في اجتماعات مقبلة.

وكشفت أن توجه الحكومة يميل إلى الاقتراح الثالث من ضمن الاقتراحات النيابية الأربعة ، بتخصيص الأسهم بنسبة 51 في المئة للجهات الحكومية و44 في المئة للاكتتاب العام و3 في المئة للعاملين الكويتيين بالشركة ، مشيرة إلى أن الحكومة لديها بعض التعديلات على هذا المقترح وتم تأجيل الاجتماع أسبوعين إلى 21 / 5 لتقديم الحكومة ملاحظاتها بناء على طلبها.

من جهتها أنجزت لجنة المرافق العامة تقريرها عن قضية تطاير الحصى ورفعته لمجلس الأمة متضمنا أسباب حدوث تلك الظاهرة وبعض التوصيات.

وانتهت اللجنة إلى أن أهم أسباب حدوث هذه الظاهرة القصور في الرقابة وإجراءات ضبط الجودة وضمانها، والمسؤولية مشتركة بين الأطراف المعنية كافة .

وشددت اللجنة على ضرورة عدم تطبيق أي خلطة جديدة أو اعتماد أي أسلوب يتم التوصل إليه إلا بعد إجراء الاختبارات العلمية والعملية وبعد أن يثبت نجاحه، كما أكدت ضرورة الاستفادة من تجارب الدول التي حدثت فيها هذه الظاهرة، وصولا إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة وذلك لمنع هدر الأموال.

كما لفتت إلى أن الإسراع في حل هذه المشكلة يتطلب توفير الميزانيات الكافية، وهنا تؤكد اللجنة ضرورة رصد مخصصات إضافية والإسراع في الدورة المستندية لإنجاز مشاريع الصيانة التي بدأت بها الوزارة.

وطالبت اللجنة بإعادة النظر بخطة الوزارة الزمنية لأعمال الصيانة والتي تمتد من عام 2017 إلى عام 2020 ، وذلك بتخفيضها ضمانا للإسراع في صيانة كل الطرق، وهذا يرتبط بتكثيف الجهود وزيادة المخصصات والاستمرار في تدريب الكوادر خاصة الإشرافية والرقابية.

«التشريعية» رفضت

حصر نيابة العاصمة «2013/16» جنح المباحث.

وأوضح الدلال أن اللجنة واصلت النظر في الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم «2» لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وتعارض المصالح وقواعد السلوك العام وتنظيم حق الاطلاع على أن تنتهي من دراسة تلك القوانين بعد اجتماعين آخرين.

وعزا طول الفترة الزمنية لمناقشة قانون مكافحة الفساد إلى أهميته «خاصة أن القانون القائم أثبت فشله في التطبيق العملي» مبينا أن اللجنة تراجع القوانين نصا نصا وتستمع لوجهات النظر المختلفة من المختصين ومؤسسات المجتمع المدني وتقارنها بالتجارب الإقليمية والدولية.

الدقباسي : نرفض

الإسكان وفق نص المادة 100 من دستور 1962 المستقر في ضمير الأمة.

وقال الدقباسي : « نرفض تأجيل الاستجوابات أو إحالتها للدستورية أو اللجنة التشريعية أو شطب أحد محاور الاستجوابات» ، مؤكدا أن مرحلة الاحتقانات السياسية بسبب الاستجوابات يجب أن تنتهي ، عبر قيام رئيس وأعضاء الحكومة بمواجهة الاستجوابات ، لافتا إلى أن هذا حق أصيل للأمة التي يجب الدفاع عن حرياتها ومصالحها وأموالها.

أضاف أنه على الحكومة عدم الخشية من مواجهة الاستجوابات ، وإعلان موقفها الكامل للأمة إن كانت ترى بجدية سلامة موقفها .

ماكرون سيد

إيمانويل ماكرون من المرجح أن يتغلب فيها على منافسته اليمينية المتطرفة مارين لوبن.

ويريد ماكرون تحرير الاقتصاد وتعميق التكامل مع الاتحاد الأوروبي على النقيض من لوبن المعادية للتكتل والمناهضة للهجرة.

وأثبتت استطلاعات الرأي دقتها في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الشهر الماضي، وصعدت الأسواق في نهاية الأسبوع الماضي في رد فعل لتقدم ماكرون بشكل أكبر على منافسته بعد مناظرة تلفزيونية مريرة يوم الأربعاء.

في سياق متصل، أكد رئيس الجالية المصرية بفرنسا صالح فرهود ، أن تصريحات ماريان لوبان المعادية للعرب والمسلمين ستكون السبب الرئيسي في خسارتها ، مشيرًا إلى أن الفرنسيين يتطلعون إلى رئيس يلم شمل الجميع، ويحقق للدولة ديمقراطيتها.

وقال فرهود، في حوار مع «مصر العربية» إن إيمانويل ماكرون يحظى بقبول العرب والمسلمين في فرنسا ، مؤكدا أن الجالية العربية تزيد عن 9 ملايين عربي ، وهم يتحكمون في خريطة الانتخابات الفرنسية.

وذكر أن نجاح ماكرون انتصار للعرب والمسلمين، وصفحة جديدة لإرساء قواعد الديمقراطية في فرنسا، مبينا أن ماكرون «تلميذ أولاند» وسيسير على نفس نهجه فيما يخص علاقات باريس القوية مع القاهرة.

أضاف : جميع الناخبين وأنا منهم، نتطلع إلى رئيس يخدم الشعب الفرنسي كله دون تمييز، يوحد شمل الجميع، فرنسيين وعرب، مسيحيين ومسلمين، نحو دولة ديمقراطية تقوم على مبدأ المساواة ولم الشمل، وهذا متوفر في المرشح إيمانويل ماكرون.

وقال فرهود أيضا : إن العرب يرحبون بماكرون، هو رجل اقتصادي رفيع المستوى، ذكي بما يكفي لرفعة شأن فرنسا وجميع المتواجدين فيها، وكان وزير مالية ناجح في حكومة فرانس أولاند.

ولفت إلى أن لوبان عنصرية معادية للعرب والمسلمين، أدلت بتصريحات غير موفقة ومحبطة وأعلنت أنها ستقوم بطردهم جميعا إذا فازت بالانتخابات ، وبالتأكيد فهذه التصريحات المعادية للعرب ستكون السبب الرئيسي في فشل لوبان بالانتخابات، فمعظم الفرنسيين يحبون العرب .

ولد الشيخ

السعودية الرياض مسؤولين يمنيين وسعوديين.

وكشفت مصادر مقربة من المبعوث الأممي عن سعي حثيث لعقد جولة مشاورات جديدة خلال شهر رمضان المقبل، تأمل الأطراف المعنية أن تكون مقدمة للتوقيع على اتفاق سلام.

في سياق متصل، طالب رئيس الحكومة اليمني أحمد عبيد بن دغر موسكو بزيادة الضغط على الميليشيات الانقلابية، في وقت بدأ المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد، جولة إقليمية جديدة بشأن مشاورات السلام اليمنية المتعثرة.

والتقى بن دغر سفير روسيا لدى السعودية في محاولة لإيجاد مخرج للأزمة اليمنية، ودعا موسكو إلى زيادة الضغط على الميليشيات الانقلابية للكف عن العبث بحياة ودماء اليمنيين.

من جهته، أكد السفير الروسي دعم موسكو لعبدربه منصور هادي كرئيس شرعي لليمن، وعبّر لبن دغر عن حرص روسيا على استمرار الحوار اليمني وفق مبادئ معروفة وأجواء سليمة.

سياسي إيراني

محمد نوري زاد «65 عاما» الذي يتلقى مؤيدوه ومعارضوه على شجاعته ، حيث قال ما لم يتمكن أن يتفوه به معارضون آخرون للمرشد علي خامنئي والحرس الثوري والأمن الإيرانيين ، المعروفين بقمعهم لمعارضيهم الإيرانيين في الداخل والخارج حتى لو كان المعارض ضمن دائرة النظام أو رئيسا سابقا للوزراء مثل ميرحسين موسوي أو رئيسا سابقا للبرلمان كمهدي كروبي.

قبل أيام وعند رده على سؤال مقدم برنامج «خشت خام»، الذي طلب من نوري زاد سبب كتابته رسالة مفتوحة للملك سلمان في سبتمبر من العام الماضي، قال المخرج والمعارض الإيراني بكل جرأة ودون تردد: «لأن الملك سلمان أكثر حكمة وفهما وذكاء وشعبية بألف مرة من كبار حكام نظام بلادنا في طهران».

يذكر أن الدكتور محمد نوري زاد، هو معارض سياسي بارز وكاتب ومخرج سينمائي وكان أحد الشخصيات المقربة لبيت المرشد علي الخامنئي وله مكانة مرموقة لدى المتشددين بسبب قلمه الذي سخره لخدمتهم في صحيفة كيهان الشهيرة التي يشرف عليها المرشد، لكن لم تدم هذه العلاقة بين نوري زاد ونظامه بسبب أحداث 2009 الدامية في طهران إثر الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها أحمدي نجاد رئيسا بدعم صريح من المرشد خامنئي، فكانت تلك الأحداث التي قتل فيها الأمن الإيراني العشرات وسجن وتشريد الآلاف بمثابة الشرارة التي أيقظت ضميره، حسب وصفه.

الإفراج عن

أجرتها الحكومة مع بوكو حرام مقابل الإفراج عن سجناء.

بعض الفتيات المختطفات يظهرن في إحدى الصور في مايو عام 2014 بعد وقت قصير من الاختطاف، وأثار اختطاف «فتيات تشيبوك» نسبة إلى بلدة تشيبوك النيجيرية، انتقادات دولية واسعة، وانطلقت حملة واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي لإطلاق سراحهن.

وقبل عملية الإفراج الأخيرة، كان قرابة 195 فتاة لا يزلن مفقودات.

وقالت مصادر لـ «بي بي سي» إن الفتيات المفرج عنهن في عهدة الجيش النيجيري الآن.

وسُلمت الفتيات اللائي نُقلن من منطقة نائية تحت حراسة مشددة إلى قاعدة للجيش في مدينة بانقي قرب الحدود مع الكاميرون.

وتقول مراسلة «بي بي سي» في لاغوس إن كثيرا من الأسر في تشيبوك سيسعدن بخبر الإفراج عن الفتيات، غير أنه لا يزال هناك ما يربو على 100 فتاة محتجزة حتى الآن، وقال إينوك مارك، الفتى الذي لديه ابنتان مختطفتان، لوكالة فرانس برس: «هذه أخبار جيدة بالنسبة لنا. لقد انتظرنا هذا اليوم طويلا، ونأمل في إطلاق سراح باقي الفتيات قريبا».